أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق (دراسة تحليلية ٢٠٠٣ – ٢٠١٤)

عبدالرحمن عبد الأمير واشي الشمري

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على بيئة الاستثمار في الاقتصاد العراقي، وتشخيص أهم المعوقات الاقتصادية والسياسية التي لا تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تحليل اثره هذه المعوقات، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باختبار الفرض القائل يوجد تأثير معنوي للمعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق لتغطي أهم جوانب الدراسة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لهذا الغرض، وكذلك استخدام بيانات البنك المركزي العراقي، ووزارة التخطيط العراقية، ومنظمة الشفافية العالمية، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (E.Views) كحزمة لإدخال ومعالجة وتحليل البيانات.

توصلت الدراسة إلى أن المعوقات الاقتصادية والسياسية التي تم دراستها لها تأثير معنوي على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى العراق وان اكثر العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار تدهوراً في العراق هي العوامل السياسية، وهذا ما اثبتته الدراسة الاحصائية حيث بلغت قيمة الارتباط لمؤشر لعدم الاستقرار السياسي والامني (٠.٧٥١) وبنسبة تأثير قوية جداً بلغت (٠.٩٩)، ولتدهور الوضع الامني أثران الاول أثر مباشر عن طريق التهديد الامني الذي يمارسه على رأس المال المادي والبشري، والثاني غير مباشر وذلك عن طريق ارتفاع تكاليف الخدمات الأمنية.

Abstract:

This research aims to identify the investment environment in the Iraqi economy, and the diagnosis of the most important economic and political obstacles that are not conducive to attracting foreign direct investment, as well as its impact these constraints analysis. To achieve this goal, the researcher tested the hypothesis no significant impact of the economic and political constraints on the flow of foreign investment direct to Iraq to cover the most important aspects of the study, the researcher used the descriptive analytical method for this purpose, as well as the use of the Iraqi Central Bank data, the Iraqi Ministry of planning, the organization transparency International, was the use of statistical analysis software (E.Views) as a package to input, process and analyze the data .The study found that the economic and political obstacles that have been studied have a significant effect on foreign direct investment flows to Iraq and more factors affecting the flow of investment deteriorated in Iraq are political factors, and this has been proved by statistical study reaching the link to the index value of the non-political and security stability (0.751) and by a very strong effect of (0.99), but the deterioration of the security situation, the first two effects have a direct impact through security threat exercised by the head of physical and human capital, and the second and indirectly through higher costs for security services.

مقدمة البحث:

تسعى معظم الدول المتقدمة والنامية إلى جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتسعى هذه الاستثمارات إلى مناطق العائد الأكبر والأسرع والأمن، وتهرب من المناطق التي تعانى من الديون، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي[i]. لذا نجد أغلب دول العالم أضحت في تنافس على إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لما فيه من مردودات اقتصادية كبيرة يمكن أن تساهم في معالجة بعض تشوهات الاقتصاد المحلي، ولكن لا ينمو الاستثمار إلا إذا توفرت له بيئة مناسبة تحمل في طياتها بيئة اقتصادية قابلة للتنبؤ: أنظمة قانونية قوية، وبيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، وبيئة مستقرة سياسياً، ومستويات الفساد منخفضة..... إلخ.

لا يختلف العراق عن غيره من البلدان النامية التي لم تحقق التنمية المنشودة، مع أنه يمتلك من المقومات الطبيعية والبشرية التي تؤهله للوصول إلى مصاف البلدان المتقدمة، بسبب الحروب المتعاقبة التي ألمت بالعراق خلال العقود الثلاثة الماضية، وكانت أول الحروب الخليج الأولى مع إيران، والثانية عنده دخوله الكويت عام١٩٩١، ومن بعدها العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه، وما ترتب عليها من آثار مؤلمة، ومن ثم الآثار الكارثية للأحداث بعد عام ٢٠٠٣، كل هذه العوامل ساهمت في تدمير البنية التحتية مثل الطرق والجسور ومحطات الماء والكهرباء، وأنتشار الفوضى، وغياب الأمن، وعدم الاستقرار، والصراعات السياسية وعدم التوافق، مما أدى إلى نشوب صراعات داخلية أودت بحياة الكثير من العراقيين، وكذلك انتشار الفساد الاداري والمالي لعدم وجود الرقابة، إضافة إلى الارقام الخيالية من الديون الخارجية التي تحملها العراق، لذا زادت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، وأصبح يعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية، وبالنظر لكون الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد على قطاع النفط الذى يشكل أكثر من ٩٥% من الدخل القومي، وما ترتب في

السنوات السابقة من تذبذب في أسعار النفط العالمية مما يعنى انخفاض حجم العوائد والإيرادات المتحققة من القطاع النفطي[ii].

من هنا ظهرت الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأنها تعتبر مصدراً هاماً للتمويل ووسيلة ناجحة لاستغلال الموارد الطبيعية غير المستقلة، وكذلك وسيلة فعالة لنقل التكنولوجية الحديثة وتطور طرق وأساليب حديثه للإدارة الاقتصادية[iii]، والمساهمة في معالجة مجموعة من المشاكل الاقتصادية ودورها الكبير في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الإيرادات[iv].

أولاً: مشكلة البحث:

يعد العراق من البلدان الزاخرة بالموارد والامكانات، وهو ضمن الدول التي تحظى بقاعدة موارد غنية ومتنوعة، لذلك فهو يتمتع بالعديد من المزايا المهمة التي تشجع المستثمرين الاجانب للاستثمار فيه، وعلى الرغم من هذه المميزات؛ فهناك الكثير من التخلف الواضح والقصور الكبير في العناصر الأساسية التي يتكون منها مناخ الاستثمار في العراق، فهو يعاني من عدم توفر البيئة المناسبة لتفعيل الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بسبب عدم استقرار وتقلب الظروف السياسية والأمنية، وانتشار الفساد الاداري والمالي، إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع معدلات التضخم وتدهور أسعار الصرف، ,تدهور البنية التحتية، مما انعكس ذلك على خروج تلك الاستثمارات من العراق، وإن من أهم تلك المشكلات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق هي المعوقات الاقتصادية والسياسية.

ثانياً: فرضية البحث:

لقد تم بناء فرضيات الدراسة إعتماداً على مشكلة الدراسة، وعناصرها المختلفة، وذلك لأن الفرضية الرئيسية للدراسة تستند إلى: وجود إمكانات حقيقية من الموارد الاقتصادية (مادية وبشرية)، كمقومات أساسية لقيام العملية

الاستثمارية في العراق، ولكن هناك مشكلات اقتصادية وسياسية كثيرة تعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق، لذلك تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية **(يوجد تأثير معنوي للمعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق)**.

ثالثاً: أهمية البحث:

ترتبط أهمية الدراسة من بأهمية المتغيرات التي تناولتها، من خلال معرفة المعوقات الاقتصادية والسياسية التي تقف بوجه دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق، وتأتي هذه لأهمية من أهمية البيئة الاستثمارية، فإن انعدام البيئة الاستثمارية الملائمة أو أي ضعف فيها سينعكس حتماً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية لما لها من دور في اقتصادات الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية وخاصة البلدان النامية في إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، ومعالجة بعض المشكلات الاقتصادية من حيث توفير فرص عمل والحد من البطالة، وزيادة الإيرادات وتقليل الاختلالات في ميزان المدفوعات،، وكذلك تسليط الضوء على أهم المعوقات الاقتصادية والسياسية التي لا تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق، إضافة إلى قياس أثر هذه المعوقات على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق.

رابعاً: اهداف البحث:

وتتمثل أهداف هذا ابحث فيما يلى:-

١- دراسة بيئة الاستثمار في الاقتصاد العراقي الجديدة.
٢- تشخيص أهم المعوقات الاقتصادية والسياسية التي لا تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

٣- تحليل أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.
٤- الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في تحقيق تدفقات أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق.

خامساً: منهجية وخطة البحث:

من أجل التأكد من فرضية البحث والوصول إلى أهدافة، فقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي والتحليلي وكذلك التحليل الكمي لاستنباط المعلومات والنتائج وبموجب ذلك قسم البحث إلى أربعة اجزاء رئيسية: تناول الجزء الاول (الإطار النظري)، أما الجزء الثاني فتناول (أهم العوامل المؤثر على تدفق الاستثمار في العراق)، والجزء الثالث تناول (اختبار فرض البحث)، اما الرابع فتناول (النتائج والتوصيات).

الجزء الاول: الإطار المفاهيمي للبحث:
أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.
الجزء الثاني: العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة علي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:
أولا: العوامل الاقتصادية المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.
ثانياً: العوامل السياسية المؤثرة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.
الجزء الثالث: الدراسة القياسية.
الجزء الرابع: النتائج والتوصيات.

الجزء الاول: الإطار المفاهيمي للبحث

يتناول الباحث في هذا الجزء بعض المواضيع ذات الصلة بمتغيرات البحث وبطريقة مختصرة، وذلك من خلال اللاتي:-

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويرى جيل برتان (Gillo Bertin) أن الاستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة، بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات، وبالتالي فهو كل استخدام يجرى في الخارج لموارد مالية يمتلكها بلد من البلدان[v].
أما كريكوري مانكيو (Gagory Mouikiw) فقد توجه مفهومه نحو الاستثمار والفوائد المتحققة منه، فهو يرى عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم، وأنه طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءاً من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب، وقد لا يؤدي هذا إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية ورفع الأجور، إلا أنه أحد الطرق التي تستخدمها الدول الفقيرة، لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة المستخدمة في الدول المتقدمة[vi].
ولا يختلف الباحثون العرب في مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيرهم، فقد عرفه (د. عبدالسلام أبو قحف) بأنه قيام المستثمر الأجنبي بإدارة مباشرة للمشروع الاستثماري المقام خارج الحدود الجغرافية لبلده سواء كان المشروع إنتاجياً أو خدمياً، وينطوي هذا النوع من الاستثمارات على علاقة طويلة الأجل، وعلى تملك المستثمر الأجنبي للمشروع بشكل جزئي أو بشكل كامل[vii].

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

١- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تعد العديد من الدول النامية دول غنية بالنفط والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية، لذلك تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من هذه الموارد في الدول النامية.

٢- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

يعد هذا النوع من أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية التي سادت قطاع الصناعة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين أثناء تطبيق سياسة أحلال الواردات. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار.

٣- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يمول هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر من الأرباح المعاد استثمارها، ويجرى من قبل الشركات متعددة الجنسية التي تقوم بتدويل عملياتها أصلاً، وهو يوجه لتحقيق وفورات الحجم من خلال التكامل الرأسي والأفقي، بقصد ترشيد العمليات، وتعظيم الأرباح، وتدنيه التكاليف، وذلك بالاستقلال الكامل للمزايا النسبية للبلدان المضيفة، ومن أهم محدداته هو التكاليف المنخفضة نسبة إلى الإنتاجية.

٤- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

يحدث هذا النوع من الاستثمار في مراحل متقدمة من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، عندما تقوم إحدى الشركات بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة.

ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

١- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أ. البنية الأساسية:

تعد البنى الأساسية محدداً تقليدياً هاماً للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إنها تغطى العديد في الجوانب كالطرق، والموانئ، وسكك الحديد، وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمطارات، إضافة إلى مصادر الطاقة الضرورية للعمليات الإنتاجية[viii].

إن البني الاساسية الفقيرة تكون عقبة في وجهة نظر المستثمر الأجنبي، الأمر الذي يدعو مختلف الدول إلى السعي للحفاظ عليها في صورة حديثة وخالية من العيوب لكي تزيد وتعظم من جاذبيتها كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر[ix].

ب. مدى توافر عناصر الإنتاج:

تسعى الشركات الأجنبية إلى توطين استثماراتها في البلدان التي تكون كلفه عوامل الإنتاج فيها أقل من الدولة الأم، لذلك فإن الاستثمار الأجنبي يتجه إلى الدول التي تكون فيها اليد العاملة رخيصة والخاصة القطاعات الصناعية كثيفة العمل، والتي تحتاج اليد عاملة غير ماهرة أو شبه ماهرة أو لا تحتاج إلى تدريب عالي، فضلاً عن توفر مصادر الطاقة وقلة القيود المفروضة على حماية البيئة من التلوث[x].

ج. مدى كفاءة المؤسسات المالية:

يعتبر التمويل من المحددات الهامة لعمليات التجارة الدولية والاستثمار الدولي، ويتمثل في مدى توافر بنوك كافية ذات قدرة على إدارة المشروعات الدولية المتنافسة من خلال ما تقوم به من تمويل لتلك المشروعات ،إن توافر الكفاءة في تلك البنوك يحفز على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة المضيفة.

د. سياسات أسعار الصرف:

يعتبر سعر الصرف الأجنبي من المحددات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر، وإن الشركات الأجنبية تتعامل بردود أفعال عكسية مع تقلبات أسعار الصرف وإن مدى استقرار سعر الصرف في الدولة المضيفة يحفز ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية[xi].

٢- المحددات السياسية:

أ. الاستقرار السياسي والأمني:

إن المستثمرين لن يقدموا على المخاطرة برؤوس أموالهم ويضعونها في بيئة ينظر إليها على أنها غير مستقرة إدراكاً منهم بعظم المخاطرة، لذلك يشكل هذا العامل أحد الجوانب الجوهرية التي تؤثر تأثير فعال في قرار الاستثمار، وإن عدم الاستقرار السياسي يعني أن المستثمر الأجنبي يواجه خطورة الخسارة لأمواله المستثمرة وهذا يعنى عدم الثقة للمستثمر الأجنبي[xii].

ب. الفساد الاداري والمالي:

تعد البلدان النامية البيئة المثالية للفساد الإداري والمالي الذي يأخذ عدة أشكال كالرشوة والمحسوبية واستغلال السلطة لتحقيق منافع شخصية بالإضافة إلى التسيب المالي وغياب الرقابة وضعف أجهزة الدولة تؤدي إلى هدر وضياع الكثير من الموارد المالية[xiii]. لذا فإن تغلغل الفساد في اجهزة الدولة يعرقل الاستثمار ويضعف التنمية، ويعوق التجارة الخارجية فضلاً عن ضعف ثقة الجهات المتاحة بالدول التي ينتشر فيها الفساد[xiv].

ج. فلسفة النظام السياسي القائم:

إن فلسفة النظام تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر يعنى الأفكار الرئيسية لهذا النظام تجاه هذه الاستثمارات، فمثلاً فكرة النظام عن المنافع التي يمكن أن يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الوطني.

الجزء الثاني: العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

إن مفهوم مناخ الاستثمار "يمثل مجموعة القوانين من والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماره إلى بلد دون آخر"، فالوضع العام سواء الاقتصادي أو السياسي للدولة ومدى ما يتسم به من استقرار في تنظيماتها القانونية والمؤسساتية وتطور النظم المالية والنقدية، فضلاً عن سياسات الدولة

الاقتصادية وإجراءاتها، كل ذلك وغيره يمثل البيئة المناسبة أو الجاذبة للاستثمار[xv]، وبهذا الصدد يعاني العراق كثيراً من التخلف الواضح والقصور الكبير في العناصر الأساسية التي يتكون منها مناخ الاستثمار في العراق، وثمة معوقات كثيرة تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى العراق، وهي ترتبط إلى حد كبير بعدم وجود المناخ الاستثماري الملائم[xvi]. وسنتعرف من خلال هذا الجزء على أهم العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق.

أولا: العوامل الاقتصادية المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:

١- البنى الأساسية:

إن الأوضاع التي مر بها العراق من حروب وحصار اقتصادي قبل وبعد عام ٢٠٠٣، أدت إلى انهيار البنى الأساسية للبلد، وقد تم تقدير تكاليف إعادة الإعمار بـ (١٨٧) مليار دولار، ووفقاً لتقديرات الاحتياجات الرئيسية التي وردت في الخطة الخمسية ٢٠١٠- ٢٠١٤[xvii]، فمنذ بداية التسعينيات يعاني قطاع الكهرباء من نقص شديد في إنتاج الطاقة الكهربائية وتدني في أداء منظومات النقل والتوزيع، وإن مشكلة انقطاع الطاقة الكهربائية تعرقل مشاريع الإنتاج، وتشغيل الأيدي العاملة، إذ إن وجودها يعد من أهم عناصر جذب الاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني وتطوره[xviii].

٢- التضخم:

ارتفاع الإنفاق الحكومي في عقد التسعينيات من القرن الماضي الممول عن طريق الإصدار النقدي لتمويل الآلة العسكرية والأمنية للنظام السابق، أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة حادة ومتسارعة، إذ انعكست سلباً على القوة الشرائية وانهيار قيمة العملة الوطنية، إن معدلات التضخم الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تعد من الكوابح التي تحول دون دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي، والسبب في ذلك أن في أجواء التضخم تنحسر

قدرة الشركات الأجنبية وأصحاب رؤوس الأموال إلى التخطيط للعمل والإنتاج نظراً للاختلالات الخطيرة والمستمرة في الأسعار.

٣- سعر الصرف:

إن المستثمرين يضعون قيمة عملة البلد المضيف نصب أعينهم، فعندما يتحلى سعر صرفها بالاستقرار يكون مدعاة لاطمئنانهم وتشجيعهم نحو التقدم إلى ذلك البلد، فالانخفاض الذي يحدث في قيمة العملة المحلية سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من قبل الدولة في السوق الدولي، مما يؤدي إلى تحمل المستثمر خسائر ونفقات مضافة لم تكن في تقديره عند قيامة بممارسة النشاط الاستثماري في الدولة المستقطبة للاستثمار[xix]. أما بالنسبة إلى سعر صرف الدينار العراقي فقد عمل البنك المركزي إلى تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، فبعد أن كان سعر الصرف (١٨٩٦) دينار لعام ٢٠٠٣ أصبح (١١٧٠) دينار لسنوات (٢٠٠٩- ٢٠١٠- ٢٠١١) بعد أن أحسن البنك المركزي العراقي باستخدام أدواته النقدية مما أدت إلى استقرار أسعار الصرف، ليستقر بعد ذلك عند (١١٦٦) لسنوات الثلاثة الأخيرة.

٤- حجم السوق المحلي:

لا يشجع حجم السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من الموارد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، فعندما يكون حجم السوق كبيراً فإن التكاليف الإنتاجية سوف تنخفض إلى حدها الأدنى وتزداد كمية الإنتاج أكبر من الزيادة في التكاليف الكلية مما يزيد من الأرباح المتحققة من المشروع[xx].

وتعد السوق العراقية من الأسواق الواسعة نسبياً في حدود محيطها الإقليمي الذي ينظر إليها من خلال حجم السكان، أو من خلال الناتج المحلي الإجمالي، فعند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ستزداد القوة الشرائية لأفراد المجتمع[xxi]، وبالتالي فأن المستثمر قد ضمن وجود السوق لاستيعاب إنتاجه السلعي والخدمي، ولاسيما إذا ما علمنا بأن السوق المحلية العراقية تفتقر إلى

العرض من السلع والخدمات مقابل زيادة الطلب الذي من الممكن أن يرتفع بشكل أكبر في حالة تحسن الدخول وخلق فرص العمل[xxii].

٥- الديون الخارجية والتعويضات:

إن تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق مرهوناً إلى حد كبير بقضية حل مشكلة الديون والتعويضات، على الرغم من ما يمتلكه العراق من موارد بشرية وطبيعية ضخمة، إذ إن هناك تقديرات كبيرة مبالغ فيها أحيانا للتعويضات التي تطلبها بعض الدول من العراق[xxiii]. واجتمعت العديد من المصادر الاقتصادية على أن ديون العراق أخذت بالتصاعد خلال فترة الثمانينات، حيث ازدادت حوالي (٧.٢١٩) مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى (١٢.٨٣٩) مليار دولار عام ١٩٨٦، وتم تقديرها عام ١٩٩٦ وفقا لدراسة أعدت من جامعة بغداد بأنها بلغت حوالي (٢٢.٧) مليار دولار بكلفة خدمية (١.١) مليار دولار وفوائد مركبة (٦.٥٥%) بالإضافة إلى فوائد تأخيريه، جعلتها تصل إلى ما يتراوح ما بين (٥٣- ٦٥) مليار دولار، حسب إحصاءات البنك المركزي العراقي.

ثانياً: العوامل السياسية المؤثرة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق:

١- عدم الاستقرار السياسي والأمني:

عاش العراق بعد عام (٢٠٠٣) سنوات من الأزمات السياسية والأمنية، أدت إلى ارتفاع الكلفة البشرية التي يدفعها العراق والتي كان سببها الرئيسي هو حرب عام (٢٠٠٣)، ووفقاً لذلك فإن المناخ الاستثماري في العراق قد تأثير كثيراً بالظروف السياسية والأمنية غير المستقرة، والتي انعكست على عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وعلى هروب رؤوس الأموال الوطنية من جهة أخرى، فقد ألقى الوضع المنفلت بظلاله على أصحاب الأموال والتجار الذين تعرض الكثير منهم ومن أفراد أسرهم للخطف، والقتل، والابتزاز، الأمر الذي اضطر الكثير منهم لمغادرة البلد إلى الخارج، إضافة إلى ذلك ما مر به البلد من

حروب طائفية خاصة خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وما خلفته من بنى تحتية مدمرة وتهجير قسري داخلي وخارج وهذا ما اشارة له المؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي يقيس المخاطر السياسية المتعلقة بالاستثمار، الذي يغطي (١٤٠) دولة من ضمنها (١٨) دولة عربية، حيث أن العراق يقع في درجة مخاطرة (مرتفعة جداً) للفترة الممتدة من عام (٢٠٠٤) ولغاية (٢٠١٠).

٢-الفساد الإداري والمالي:

إن الظروف السياسية والأمنية المتردية بهذه الدرجة المتذبذبة من سنة إلى أخرى ساعدت على تفشي ظاهرة خطيرة في العراق وهي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وهذا ما يسهم في زيادة تدهور العوامل السياسية، ويقبع العراق في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ليكون بذلك من أكثر بلدان العالم فسادا، والمتوقع أيضاً أن يستمر لفترة أطول، وهو ما يشغل المجتمع العراقي والمجتمع الدولي لانحسار فرص التنمية والاستثمار وتقويض شرعية الإنجاز للنظام السياسي القائم[xxiv]،أن أفضل مرتبة احتلها العراق في مؤشر منظمة الشفافية العالمية هي مرتبة (١١٣) من أصل (١٣٠) دولة شملها المؤشر في عام ٢٠٠٣، ثم بدا بالتراجع إلى إن وصل إلى المرتبة (١٧٨) من أصل (١٨٠) دولة شملها المؤشر في العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وبقارنه هذه النتائج مع أثر العوامل السياسية والأمنية المتردية في البلاد لنفس الفترة الزمنية، سنجد أن هناك علاقة قوية بينهما. إذ إن هذه السنوات اتسمت بعدم الاستقرار السياسي، مما كان له أثر كبير في تفشي ظاهرة الفساد.

٣-افتقار العراق إلى المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق:

إن وجود مؤسسات فاعلة وقوية من الممكن أن تكون عاملاً مساعداً في تطوير اقتصاد السوق، التي بدورها تعكس قوة وكفاءة الدولة، وكذلك فلسفة النظام السياسي القائم، وتشكل هذه المؤسسات عاملاً من عوامل الجذب للشركات والاستثمارات الخاصة، لذا فأن افتقار العراق لتلك المؤسسات وجملة المتناقضات التي يعاني منها حول الفلسفة والقواعد التي يجب أن تبنى عليها ألية اقتصاد السوق

[xxv]، وإقرار قواعده الأساسية، وحسم الجدل حول دعم القطاع العام، والترويج للتخصيصية، يتناقض مع إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية وتحفيزها في العراق، وتعنى هذه المؤسسات سياسة تعريف المستثمرين بأهم الفرص المتاحة في البلد والقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في التنمية الاقتصادية، وتعد الخرائط الاستثمارية عنصراً هاماً في عمليات الترويج الاستثماري فضلاً عن إقامة المؤتمرات والندوات العلمية لبيان الفرص الاستثمارية[xxvi].

الجزء الثالث: الدراسة القياسية

فرضية النموذج: يوجد تأثير معنوي للمعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق.

توصيف النموذج:

يعتمد النموذج على بيانات سنوية محل الدراسة عن الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٤.

وتم إدخال المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع للسلسلة الزمنية، وهي كالآتي:

المتغير التابع:

- **لوغاريتم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (y).**

المتغيرات المستقلة:

- **لوغاريتم التضخم (X1).**
- **لوغاريتم سعر الصرف (X2).**
- **لوغاريتم عدد القتلى(X3).**
- **لوغاريتم مؤشر الفساد (x4)**

معادلة نموذج الانحدار

أولا: بدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تبين من مصفوفة الارتباط أن:

جدول رقم (١)
علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

		تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	التضخم	سعر الصرف	عدد القتلى	مؤشر الفساد
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	معامل الارتباط	1				
	المعنوية	-----				
التضخم	معامل الارتباط	-0.73366	1			
	المعنوية	0.0038	-----			
سعر الصرف	معامل الارتباط	-0.63143	0.860971	1		
	المعنوية	0.0277	0.0003	-----		
عدد القتلى	معامل الارتباط	-0.75962	0.874932	0.546095	1	
	المعنوية	0.0222	0.0002	0.0662	-----	
مؤشر الفساد	معامل الارتباط	-0.63517	0.852479	0.992741	0.541812	1
	المعنوية	0.0265	0.0004	0	0.0688	-----

من خلال الجدول رقم (١) تبين أن هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والمتغيرات المستقلة (المعوقات الاقتصادية – المعوقات السياسية) عند مستوى ثقة (95.) وبالتالي تحقق أولى شروط تحليل الانحدار.

يشير الباحث إلى أنه قد تم إجراء تحليل الانحدار بطريقة الانحدار الذاتي بفترات إبطاء (ARDL).

ثانياً: معادلة النموذج:

جدول رقم (٢)
معاملات النموذج للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار ت	المعنوية
Y(-1)	1.134858	0.079462	14.28176	0.000
X1	-49.64529	31.33815	-1.58418	0.174
X1(-1)	118.9614	50.29003	2.365507	0.064
X3(-1)	-0.14869	0.054427	-2.731944	0.041
X4(-1)	-202.3732	80.85621	-2.502878	0.054
C	3915.509	1332.663	2.938109	0.032

ومن الجدول السابق رقم (٢) يتضح أن التضخم بفترة إبطاء واحدة تؤثر على التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة (y) عند مستوى ثقة (.90)، كما ان عدد القتلى ومؤشر الفساد يؤثران على التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة عند مستوى ثقة (.95) بفترة ابطاء واحدة، وعدم وجود تأثير ذات دلالة لسعر الصرف.

وبالنظر إلى القدرة التفسيرية لهذا المتغير على شرح وتفسير التغيرات التي يمكن أن تحدث للاستثمارات الأجنبية المباشرة (y) فقد وجد أنها تساوي (.992) وهى نسبة تفسير قوية جدا. وهذا مؤشر أولى على جودة النموذج.

وباختبار البواقي وجد أنها تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت المعنوية (.522) ومن ثم نقبل الفرض الصفري أو العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل رقم (١)

اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء النموذج المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

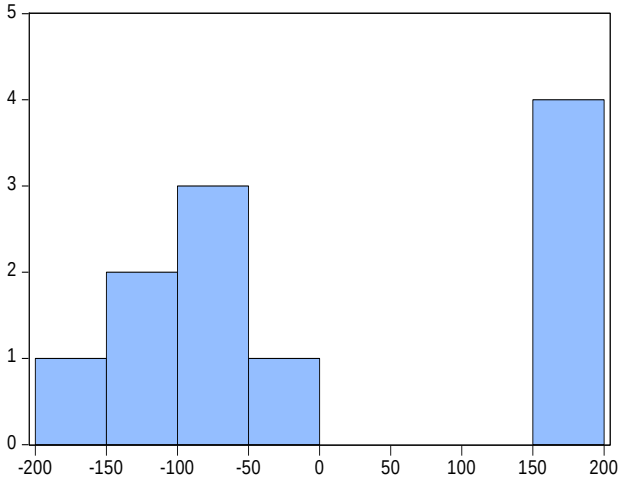

Series: Residuals	
Sample 2004 2014	
Observations 11	
Mean	-7.49e-13
Median	-54.69435
Maximum	180.0926
Minimum	-169.7543
Std. Dev.	134.6606
Skewness	0.321547
Kurtosis	1.442188
Jarque-Bera	1.301826
Probability	0.521569

أيضا نجد أن اختبار (ف) للنموذج كانت معنوية عند مستوى ثقة (.99) مما يعنى أن النموذج ككل معنوي ومقبول وأن معادلة نموذج الانحدار لها دلالة إحصائية، وبالتالي فهناك جودة مطابقة للبيانات.

وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي نجد أن قيمة (ف) بلغت (9.23) غير معنوية حيث بلغت قيمة المعنوية (.052) وبالتالي نقبل فرض العدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وبعضها لبعض.

اختبار الفروض للمعاملات

فرض العدم: $C(I) = Zero$

فرض البديل: $C(I) \neq Zero$

ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار كالتالي:-

Estimation Equation:

==========

Y = C(1)*Y(-1) + C(2)*X1 + C(3)*X1(-1) + C(4)*X3(-1) + C(5)*X4(-1) + C(6)

C(1) ترمز إلى معامل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بفترة إبطاء واحده

C(2) ترمز إلى معامل التضخم

C(3) ترمز إلى معامل التضخم بفترة ابطاء واحدة

C(4) ترمز إلى معامل عدد القتلى بفترة ابطاء واحدة

C(5) ترمز إلى مؤشر الفساد بفترة ابطاء واحدة

C(6) ترمز إلى مؤشر المقدار الثابت

Y=1.1348581589*Y(-1) - 49.6452864156*X1 + 118.961399302*X1 (-1)-0.148690283951*X3(-1)-202.373229575*X4(-1)+ 3915.50921404

ومما سبق فقد تم التحقق من صحة الفرض القائل بوجود أثر معنوي للمعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى العراق، وبدراسة القدرة التنبؤية للنموذج فقد تبين أن معامل ثيل الذى يشير إلى القدرة التنبؤية قد بلغت قيمته (008.) وهى لم تتعد القيمة المثلى البالغة (08.) وبالتالي فالنموذج يمكن استخدامه للتنبؤ بالقيم المستقبلية.

شكل رقم (٢)
القدرة التنبؤية للنموذج المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

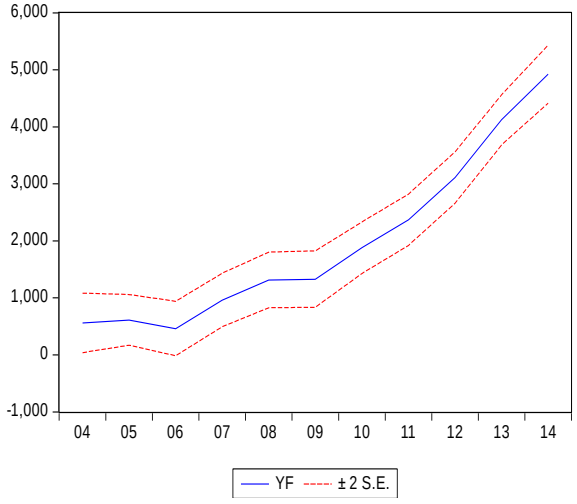

Forecast: YF
Actual: Y
Forecast sample: 2003 2014
Adjusted sample: 2004 2014
Included observations: 11

Root Mean Squared Error	128.3939
Mean Absolute Error	118.2831
Mean Abs. Percent Error	8.724026
Theil Inequality Coefficient	0.026312
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.001979
Covariance Proportion	0.998021

الجزء الرابع: النتائج والتوصيات

تناول الباحث في هذا الجزء ملخصاً لنتائج اختبار فرض الدراسة، وكذلك ملخصا لأهم النتائج العامة التي توصل غليها من خلال التحليل بالإضافة إلى التوصيات التي يراها الباحث مناسبة من أجل الحصول على تدفقات اكبر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق.

أولا: النتائج:

١- توصلت الدراسة إلى أن المعوقات الاقتصادية والسياسية التي تم دراستها والمتمثلة (بالتضخم، وسعر الصرف، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، والفساد الإداري والمالي) لها تأثير معنوي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق.

٢- أكثر العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار تدهوراً في العراق هي العوامل السياسية، وهذا ما اثبتته الدراسة الإحصائية حيث بلغت قيمة الارتباط لمؤشر لعدم الاستقرار السياسي والامني (٠.٧٥١) و بنسبة تأثير قوية جداً بلغت (٠.٩٩)، ويوجد لتدهور الوضع الأمني أثران الأول أثر مباشر عن طريق التهديد الأمني الذي يمارسه على رأس المال المادي والبشري، والأثر الثاني غير مباشر وذلك عن طريق ارتفاع تكاليف الخدمات الأمنية.

٣- إن تفشي الفساد الإداري والمالي في العراق أدى إلى إيجاد بيئة غير داعمة إلى الاستثمار ولاسيما الأجنبي منه، لأنه يقلل من الشفافية ومن المنافسة السليمة، ويزيد من كلفة المعاملات على حساب عائد الاستثمار، حيث يقمع العراق من ٢٠٠٣ وحتى الآن بالمراتب الثلاث الأخيرة في مؤشر الفساد حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية، وهناك ارتباط كبير وعلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد الإداري وهذا ما اظهره الدراسة الإحصائية حيث بلغت قيمة الارتباط (٠.٦٣٥) وبنسبة تأثير قوية بلغت (٠.٩٦).

٤- الحصار الاقتصادي وزيادة الانفاق الحكومي في تسعينيات القرن العشرين عن طريق الإصدار النقدي الجديد، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة حادة ومتسارعة، وبالتالي انعكست سلباً على القوة الشرائية وانهيار قيمة العملة الوطنية، وإن معدلات التضخم الكبيرة الذي يعاني منها الاقتصاد العراقي تعد من الكوابح التي تحول دون دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي، وهناك علاقة طردية بين التضخم وقيمة العملة الوطنية وسعر الصرف أمام العملات العالمية، ومقدار الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى البلد، وهذا ما اثبته الدراسة الإحصائية فبلغت قيمة الارتباط للتضخم (٠.٧٣٤) وبنسبة تأثير(٠.٩٨) ولسعر الصرف (٠.٦٣١) وبنسبة تأثير(٠.٩٥) وهي نسبة تأثير قوية بينهما وبين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانياً: التوصيات:

١- إن العوامل السياسية والأمنية يجب أن تحظى بمستويات عالية من الثقة، وهو ما يضمن أثر ايجابي في مناخ الاستثمار، لذلك يجب العمل على توفير بيئة داعمة للاستثمار، وخاصة البيئة السياسية الآمنة لإرضاء المستثمرين الراغبين بالاستثمار في العراق، فيجب توحيد الصف بين الكتل السياسية وجعل الهدف واحدا، ومساهمة عموم أفراد المجتمع في إشاعة روح التسامح، وجعل المصلحة الوطنية هي العليا التي تسمو على جميع المصالح الأخرى، وهذا ما يعزز من الاستقرار السياسي والأمني.

٢- العمل على محاربة الفساد الإداري في دوائر الدولة بكافة أشكاله، فهو يعد من العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي، لذا ينبغي تفعيل عمل الأجهزة الرقابية وتعزيزها بالكوادر النزيهة والمتخصصة، والعمل بمبدأ الثواب والعقاب لتساهم في القضاء على البيروقراطية أو الفساد الإداري والمالي الذي أصبح متفشياً وبدأ يزداد بزيادة تلك الأجهزة.

٣- تفعيل استخدام الأدوات النقدية للبنك المركزي العراقي والعمل على استقرار سعر صرف الدينار العراقي وكذلك انخفاض معدلات التضخم إلى ادنى مستوياته.

٤- العمل على توفير البنى التحتية الأساسية المتمثلة بخدمات الطاقة الكهربائية، والوقود، وشبكات الماء، والطرق ومطارات وسكك حديدية، والاتصالات....الخ، ويمكن توجيه المستثمرين نحو هذه القطاعات من خلال زيادة الحوافز للمستثمرين، وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب.

٥- يجب الترويج للمشاريع الاستثمارية بشكل أكبر عن طريق المؤتمرات العالمية، وتوفير دراسات اقتصادية وفنية عن فرص الاستثمار المتاحة عن القطاعات الاقتصادية المراد تنميتها في العراق، فضلا عن توفير معلومات عن الموارد البشرية المتاحة ناهيك عن توفير بيانات عن سوق العمل، ومستوى الاجور، والاسعار، واحتياجات السوق، وحجم الاستيرادات، وتقديرات الطلب وغيرها.

المراجع:-

١- رجب إبراهيم إسماعيل، **إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار مصر في ضوء المتغيرات العالمية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠٠٣، ص ٥٨.

٢- سعيد على العبيدي، ممدوح عطا الله، **السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، العدد (١٢)، لسنة٢٠١١، ص١٢٣.

٣- سامى عبيد التميمي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد(٩)، المجلد(٢)، ٢٠٠٨، ص ١٩٥.

٤- حسن كريم حمزه، **مناخ الاستثمار فى العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد (٢٣)، المجلد (٨)، ٢٠١٢، ص ٢٣.

٥- أ.د عبداللطيف شهاب زكري، أ.د تغريد سعيد حسن، **الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(٤١)، ٢٠١٤،ص٧.

6- N. Gregory Mankiw, **Principles of Economics**, Harvard University, 7th Ed, 2015, p561.

٧- د، عبدالسلام ابو قحف، **السياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية**، (مطبعة مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٣)، ص١٥.

٨- عامر عبد الأمير المعمورى، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية**، تقرير إلى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة السياسات الاقتصادية، جمهورية العراق، ٢٠٠٧، ص ١٢.

9-) V.N.Balasubramanyam, **Foreign Direct Investment in Developing Countries: Determinants and Impact**, Oecd Global Forum On International Investment, 26-27 November 2001, p3.

١٠-محمد سهيل محمد، **الاصلاح الاقتصادي واثره على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٨**، ص٢٣.

١١-د.فريد احمد قبلان ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع والتحديات، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، (دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨)**، ص٤٨.

١٢-هناء عبد الغفور السامرائي، **ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق**، كتاب رؤية في مستقبل العراق الاقتصادي، الطبعة٣، (مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٦)، ص٩.

١٣-د. دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الأولى، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦)**، ص١٣٦ ــ ١٣٨.

١٤-اياد كاظم حسون، **مشكلة المديونية الخارجية**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص١١.

١٥-دالية عمر نظمي، **بيئة الاستثمار الملائمة لقطاع الأعمال ومتطلبات دعم النشاط الخاص في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، سنة ٢٠١٣**، ٢٠١٣، ص١٣.

١٦-أ.د. نبيل جعفر عبد الرضا، **الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط**، ط١، (مؤسسة وارث للثقافة، بغداد، ٢٠٠٨)، ص ١١٥.

17- Angham Alsaffar and Meervat R. altaay, **Paving the Way for PPP's to Infrastructure Projects in Iraq**, Journal of Engineering, Number (12), Volume(20), 2014, p32.

١٨-د. عقيل حميد جابر، **واقع البنية التحتية في العراق وإمكانات تطورها**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٤)، العدد (٨)، ٢٠١٤، ص ١٠٥.

١٩-دريد محمود السامرائي، **مصدر سابق**، ص ١٣٤.

٢٠-محمد عبد العزيز عبد الله، **، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى (دار النفاش للتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥)**، ص ٦٦.

٢١-د. سهير إبراهيم حاجم، م م صبحي عبدالغفور، **تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية..مع أشارة إلى العراق**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(٦)، العدد(١١)، ٢٠١٤، ص٥٣.
٢٢-احمد عمر الراوي، **دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، (دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠٠٩)**، ص ٣٦٠.
٢٣-أ.د محمد علي إبراهيم العامري، م.د. نغم حسين نعمة، **إمكانية استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، الجامعة المستنصرية، العدد (١٥)، ٢٠٠٧، ص٣٩.
٢٤-أيمن أحمد محمد، **الفساد والمسالة في العراق، (مؤسسة فريدرش ايبرت، بغداد، ٢٠١٣)**، ص٣.
٢٥-دالية عمر نظمي، مصدر سابق، ص٩٤.
٢٦-حيدر عبد راضي، **البيئة الاستثمارية وسبل الارتقاء بها في العراق، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، سنة ٢٠١١**، ص١٢٩.